المملكة المغربية
رئيس الحكومة
المندوبية العامة لإدارة
السجون وإعادة الإدماج

الرباط في : 2014/05/16

بيان حقيقة

الموضوع: بيان حقيقة حول مقال بعنوان: **"حقوقيون ومواطنون يحتجون أمام السجن المركزي بالقنيطرة"** منشور بجريدة **"الأحداث المغربية"**.

ردا على المقال المنشور في الصفحة الثامنة من جريدة "الأحداث المغربية"، عدد 5284 الصادر بتاريخ 16 ماي 2014، تحت عنوان: **"حقوقيون ومواطنون يحتجون أمام السجن المركزي بالقنيطرة"**، تتقدم المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بمجموعة من التوضيحات، تنويرا للرأي العام، رفعا لأي لبس بخصوص هذا الموضوع:

- خلافا للادعاءات الواردة في المقال، والمنسوبة إلى المنتدى المغربي للدمقراطية وحقوق الانسان، بشأن الحالة الصحية للنزيل خالد لودونة، والتي سبق للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن أصدرت توضيحا بشأنها إلى الرأي العام الوطني، فإن المندوبية العامة تعيد التأكيد على أن النزيل المذكور في المقال، كان قد تعرض سنة 2000 لحادثة أدت إلى إصابته على مستوى العين اليمنى، وهو ما تطلب عرضه، منذ إيداعه بالسجن بتاريخ 2006/10/05 ، لأكثر من مرة وبصفة منتظمة، على أطباء أخصائيين في أمراض العيون، سواء بالمستشفى الإقليمي بالقنيطرة، أو بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا بالرباط، والذين أكدوا حينها على أن حالته المرضية هاته تستدعي فقط استعمال الأدوية، دون الحاجة للخضوع لعملية جراحية.

- أما بشأن قرار استبدال العين المصابة بأخرى اصطناعية، فإنه لم يتخذ من طرف الطبيب المعالج بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا إلا بتاريخ 2013/06/17، حيث حدد له موعدا لإجراء العملية بتاريخ 2014/02/06. ولهذه الغاية، تم اقتناء العين الاصطناعية وبعض المستلزمات الطبية، إلا أن الكشف بالصدى الذي أجري للنزيل في اليوم المحدد لإجراء العملية، أظهر تقلص قطر مدار العين المصابة، وهو ما استدعى استبدال العين الاصطناعية التي تم اقتنائها بأخرى ذات قطر أصغر، حيث تعذر على الشركة المعنية القيام بذلك، بسبب عدم توفر القطر المطلوب آنذاك بالأسواق.

- وقد سبق للمندوبية العامة أن أوضحت أن الشركة المعنية قد تعهدت بإحضار العين الاصطناعية المطلوبة في أقرب الآجال، وأن المندوبية العامة التزمت بأن يستفيد النزيل المعني بالأمر من العملية الجراحية بمجرد توصلها بها، وهو ما تم بالفعل، إذ تمكنت الشركة من الحصول على العين الاصطناعية، ليتم بالمقابل تحديد موعد طبي للنزيل المعني الأسبوع المقبل.

وتؤكد المندوبية العامة من جديد حرصها على استفادة جميع نزلاء المؤسسات السجنية من الحقوق المخولة لهم قانونيا، بما فيها الحق في الرعاية الصحية، باعتبارهم مواطنين كغيرهم من المغاربة، وأن الأحكام القضائية السالبة للحرية الصادر في حقهم لا تجردهم من مواطنتهم.